

S

UN LIBRARY

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2876  
16 August 1989

AUG 18 1989

UN/SA COLLECTION



# مجلس الأمن

ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والسبعين بعد الالفين والثمانمائة

المعقدة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الأربعاء ، 16 آب/أغسطس 1989 ، الساعة 11/00

(الجرائم)

السيد جودي

الرئيس :

السيد لوزنسكي	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
السيد تاديسى	إثيوبيا
السيد ئلينكار	البرازيل
السيدة ديااللو	السنغال
السيد لي ليوي	الصين
السيد بلان	فرنسا
السيدة راسي	فنلندا
السيد كيرش	كندا
السيد بنيلوسا	كولومبيا
السيد هاسمى	ماليزيا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير كرسيين تيكيل
السيد رانا	نيبال
السيد أوكون	الولايات المتحدة الأمريكية
السيد كوتيفسكي	يوغوسلافيا

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطيع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بـ إدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section ، room DC2-0750 ، 2 United Nations Plaza Department of Conference Services ، مع العرض على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٢:٥٠

اقرار جدول الاعمال

اقرر جدول الاعمال .

الحالة في ناميبيا

رسالة مؤرخة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، ووجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل

الدائم لفانواتي لدى الامم المتحدة (S/20779)

رسالة مؤرخة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، ووجهة الى رئيس مجلس الامن من

الممثل الدائم لزمبابوي لدى الامم المتحدة (S/20782)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس

بانني تلقيت رسائل من ممثلي أنغولا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، وجنوب افريقيا ، وزامبيا ، وغاندا ، والكاميرون وكوبا ومالي ومصر ونيجيريا يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثليين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا الى عدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس شغل السيد غبيهو (غاندا) مقعدا على طاولة المجلس ؛ وشفل

السيد دياكينا سيراو (أنغولا) ، والسيد مونغيللا (جمهورية تنزانيا المتحدة) ،  
والسيد شيارار (جنوب افريقيا) ، والسيد زوزي (زامبيا) ، والسيد إنفو  
(الكاميرون) ، والسيد أوراماس أوليفا (كوبا) ، والسيد دياكتيسي (مالي) ،  
والسيد بدوى (مصر) ، والسيد غاربا (نيجيريا) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة  
المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يبدأ مجلس الامن الان النظر في البند المدرج على جدول أعماله . ويجتمع مجلس الامن استجابة للطلبيين الوارددين في الرسائلتين المؤرختين في ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٩ والوجهتين الى رئيس مجلس الامن من الممثلين الدائمين لغانا وزمبابوي ، الواردتين في الوثيقتين ٢٠٧٧٩ و ٥/٢٠٧٨٢ على التوالي .

وأود أن أستعرض انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقتين التاليتين : ٥/٢٠٧٨٤ ، رسالة مؤرخة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٩ ووجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لزمبابوي لدى الامم المتحدة ؛ و ٥/٢٠٧٨٨ رسالة مؤرخة في ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٩ ووجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لجنوب افريقيا لدى الامم المتحدة .  
المتكلم الاول هو ممثل غانا الذي يود الادلاء ببيان بوصفة رئيس مجموعة الدول الافريقية لشهر آب/أغسطس .

السيد غبيهو (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أستهل كلمتي أمام المجلس بالاعراب عن تهانئي الخالمة لكم سيدي بمناسبة توليكם المنصب الهاي جدا ، منصب رئيس مجلس الامن ، لشهر آب/أغسطس الجاري . ومن حقنا أن نعتز بكم كل الاعتزاز بوصفكم إلينا من أبناء افريقيا وصل الى هذا الشرف ، ولا يخالفني شك في أن منجزاتكم بوصفكم دبلوماسيا ومفاوضا ستفيض المجلس الى أبعد الحدود .  
واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتقدم بالشكر والتقدير لصاحب السعادة السيد دراغوسلاف بيبيتش ممثل يوغوسلافيا لقيادته الناجحة للمجلس خلال شهر تموز/يوليه .

أمثال أمام المجلس اليوم بوصفي رئيسا لمجموعة الدول الافريقية في الامم المتحدة لكي أعرب عما تشعر به المجموعة من قلق بالغ إزاء الحالة الراهنة الحاملة في ناميبيا ، في الوقت الذي يواصل فيه القليم استعداده للاستقلال . وقد لجأت المجموعة الافريقية الى المجلس لأن هذه الهيئة هي التي أمرت بالقيام بالعملية الانتقالية في القليم وكفلت أيضا اشتراك فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال .

وقد اصرى القول ، نود أن نوجه انتباه المجلس بمفهوم عاجلة الن الاحوال الراهنة في الإقليم ، والتي نعتقد أنها تعيق تحقيق أهداف قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) . لقد جئنا إلى هنا لنطلب من المجلس أن يقيم بسرعة الحالة في ناميبيا من جديد من أجل أن يمارس سلطاته وتأثيره لكافلة إجراء انتخابات حرة ونزيهة في الإقليم .

ومع ذلك ، أود أن أعرب أولاً عن تقدير وامتنان المجموعة الأفريقية للعمل الممتاز الذي يقوم به الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كويبيار ، وموظفو فيما يتعلق بناميبيا . إن المسؤوليات التي يواجهونها منذ أن بدأت العملية الانتقالية معهوبات جمة والنجاح المحدود الذي تحقق حتى الآن جدير بالثناء . بيد أننا نجتمع هنا اليوم ، لبحث المجلس على أن يبذل المزيد لتأييد وتعزيز جهود الأمين العام حتى يتتسنى وجود ضمان لا بعقد الانتخابات في تاريخ معين فحسب ، ولكن يكون هناك أيضاً ضمان بأن كل جوانب العملية الانتخابية ستتم بشكل لا غبار عليه .

عندما وقع الاتفاق بين انغولا وكوبا وجنوب إفريقيا في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، كان هذا الحدث إيذاناً بدء عملية السلام التي لم يعرفها إقليم ناميبيا من قبل . وقد ألمت هذه العملية ببلدان المنطقة ، بما فيها جمهورية جنوب إفريقيا بأن تتعاون مع الأمين العام لكافلة استقلال ناميبيا عن طريق انتخابات حرة ونزيهة . وكان من المتفق عليه ، وأيده المجلس ، أن العملية التي تؤدي إلى استقلال ناميبيا ينبغي أن تكون وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) . وهذا القرار والقرارات اللاحقة التي أصدرها المجلس قد طالبت دوماً بأن تكون عملية الانتخابات حرة ونزيهة وبأن تكون تحت اشراف ومراقبة الأمين العام وممثله الخاص في الإقليم .

وبعد تقييم دقيق وجاد للحالة في ناميبيا ، ترى المجموعة الأفريقية أن من واجبها أن تبلغ المجلس بأنه بعد أربعة أشهر كاملة من بدء العملية الانتخابية ، فإن هذه العملية لاتزال غير حرة وغير نزيهة وإن أعمال جنوب إفريقيا من خلال المديرين العام ، قد حلت كثيرة من سلطة الممثل الخاص بدلًا من مساعدته على أن يكون مراقباً فعالاً . وقد استمر الخروج بشكل روتيني تقريباً وعلى مدى فترة طويلة على الإجراءات المتفق عليها .

وكان يمكن للمجموعة الافريقية أن ترجع إلى المجلس من قبل ولكن الأمين العام قرر القيام بزيارة للإقليم في تموز/يوليه كما أن منظمة الوحدة الافريقية ، وهي المنظمة الإقليمية المعنية ، قد خططت أيضا لمناقشة نفس المسألة في اجتماع القمة الذي عقد مؤخرا في أثيوبيا . وتقرر ، في ضوء ذلك أنه لا ينبغي أن يتم أي إجراء حتى استكمال هذين الحدفين . وقد تم كلاما الان . وللأسف لاتزال الحالة في ناميبيا لا تبشر بالخير بالنسبة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة . وأصبح من اللازم توجيه انتباه المجلس بصفة عاجلة إلى هذه الحالة الخطيرة وغير المرضية بغية كفالة العدالة لكل الاطراف في الفترة المتبقية من العملية الانتخابية .

إن أول ما يشير القلق البالغ لدى المجموعة الافريقية هو استمرار وجود ما كان معروفا باسم وحدة مقاومة الشعب التابعة لجنوب افريقيا المعروفة باسم كوفوت . وأسمحوا لي بأن اقتبس مما ذكره الأمين العام بشأن هذه الحالة المؤسفة . فقد قال في بيانه إلى مؤتمر القمة الخامس والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية ، في اديس ابابا في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ ما يلي :

"من المؤسف أن هذه الأحكام لم تتحترم بالكامل . أولا ، بعد تفكيرك ووحدة مقاومة الشعب ، الكوفوت ، تم استيعاب بعض هذه العناصر في شرطة جنوب غربي افريقيا . وفي السنوات السابقة لتنفيذ خطة الامم المتحدة ، كانت الكوفوت تتمتع بسمعة سيئة في شمال ناميبيا . وقد ثبت لفريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال أن عناصر الكوفوت السابقة في شرطة جنوب غربي افريقيا لم تتكيف مع الحالة السياسية الجديدة في ناميبيا ، فقد واصلت مضايقة وإرهاب السكان المدحبيين ، وهذه العناصر ليست مناسبة لاستمرار توظيفها في قوات الشرطة بموجب أحكام خطة الامم المتحدة . وعلاوة على ذلك ، فإن استخدام شرطة جنوب غربي افريقيا ولاسيما العناصر السابقة من الكوفوت لحملات الجنود المسلحة المعروفة باسم الكاسبيرز والمدافع الاتوماتيكية الثقيلة يتناقض بوضوح مع خطة التسوية التي تنص على أن الشرطة ينبغي أن تسلح تسلیحا خفیفا" .

ونتيجة للجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخام ، يبلغنا الأمين العام بأنه تم إحراز بعض التقدم في هذا المجال . بيد أن وسائل الإعلام الدولية وشاهدي البيان العديدين للأحداث الأخيرة في ناميبيا في الشهور القليلة الماضية يؤكّدون أن عناصر الكوفوت لاتزال تقوم بقتل وتشويه ومضايقة سكان الريف بمفهوم عامة ، ولاسيما مؤيدي سوابو ، بهدف واضح وهو إرغامهم على تغيير ميولهم السياسية .

وبالاضافة الى التسليم بأن الأنشطة الشريرة وغير المشروعة للكوفوت تشكل تهديداً للحياة والمتلكات ، يتبين أن يوافق المجلس أيضاً على أن دمج عناصر من تلك الوحدة في شرطة جنوب غربي افريقيا يتنافي مع أحكام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) كما لانه لا يتسم بالحكمة ، في ضوء سوء سمعة الكوفوت . والاهم من ذلك أنه لو أن المضايقة استمرت دون ضابط فيها ستؤثر دون شك على كثير من الناميبيين من الناحية النفسية ، ولاسيما سكان الريف البسطاء وغيرهم من القرويين ، بطريقة قد تؤثر تأثيراً عكسيّاً على انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر . وبطبيعة الحال ، فإن هذا هو هدف الكوفوت . التي تقع المسؤولية عن انشطتها على المدير العام وجنوب افريقيا .

والمجلس غير ملزم بأن يكون طرفاً في هذه الانتهاكات للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . الواقع أن الأمين العام ذكر في البيان الذي أهدر اليه من قبل ، واتفقت المجموعة الافريقية معه تماماً ، انه :

"ينبغي أن يكون هناك التزام كامل بأحكام خطة التسوية فيما يتعلق بالشرطـة" .

ومن واجب المجلس أن يؤيد هذا الرأي الهام . وأية نية تذكر للمدير العام لاستمرار وجود عناصر الكوفوت لا تفي بمتطلبات القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) أن وحدة الكوفوت يفترض أنها قد سرت وأن هيكل قيادتها قد تفكك . والتدابير التي أعلنها أخيراً المدير العام تقرّر عن الوفاء بمتطلبات القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ومن ثم لا يمكن قبولها .

والمسألة الثانية التي تشغل بال المجموعة الافريقية والتي تقتضي أن يوليها المجلس الاهتمام العاجل ، هي الفجوات الموجودة في الإعلان الأخير لتسجيل الناخبين ، الذي يسمح لمواطني جنوب افريقيا بالتسجيل والتصويت في الانتخابات المقبلة .

في ١٥/٥/١٩٨٩ من هذا العام ، نشرت حكومة جنوب افريقيا ، عن طريق مديرها العام في ناميبيا ، مشروع قانون تسجيل الناخبين لعام ١٩٨٩ الذي ينص على تسجيل غير الناميبيين وتصويتهم في الانتخابات المقترحة للجمعية التأسيسية . وإلى جانب الحماقة المتمثلة في إتاحة واحد وعشرين يوما فقط لتقديم التعقيبات على المشروع قبل أن يصبح قانونا ، استمر المدير العام في تجاهل كل التعقيبات الصائبة التي قدمتها المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (موابو) ، والكتائب ، ونقابات العمال ، بأن صاغ المشروع صياغة نهائية ، وأصدره . وتدل المعلومات القادمة من ناميبيا على أن هذا القانون مكن عددا كبيرا من سكان جنوب افريقيا ، وأجانب آخرين من التسجيل للتصويت في انتخابات الجمعية التأسيسية .

وتنهى المادة ٤ (١) من مشروع إعلان الجمعية التأسيسية الصادر في ٢١ تموز / يوليه ١٩٨٩ على أن :

"أي شخص يظهر اسمه في سجل الناخبين ، ويبلغ عمره واحدا وعشرين عاما أو يزيد عن ذلك ، ولا تنطبق عليه المواقف التي ذكرت في المادة الفرعية (٢) ، يؤهل للانتخاب ، أو لأن يكون عضوا في الجمعية" .

إن هذا التعريف الواسع لمن له الأهلية لأن يُنتَخب للجمعية التأسيسية يتتجاوز يقينيا صيغة قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي ينص في الفقرة ٦ من الاقتراح الغربي (S/12636) ، على أن "كل شخص ناميبي بالغ" له الأهلية لأن يُنتَخب . وال نقطة الوحيدة الخلافية في هذا الحكم الموسّع به هي من هو الناميبي . ولعدم وجود معنى قانوني ، أو لأنه لا توجد جنسية ناميبيّة بهذا المعنى في الوقت الحاضر ، يستبعد أي استدلال منطقي (١) مواطني البلدان الأخرى ، و (٢) الأشخاص الذين يقيمون إقامة دائمة في بلد آخر حتى لو كان مولدهم في ناميبيا ، أو غيروا ولاءهم بالتجنس الأجنبي ، أو بالخدمة في القوات المسلحة لبلد آخر ، أو بالتصويت في انتخابات أجنبية .

ولذلك إن من الضروري تعديل القانون الحالي إذا أردنا وقف تيار المسجلين المتدفع من جنوب افريقيا الذين كانوا جنودا وموظفيين مدنيين خدموا في الإداره ،

أو القوات المسلحة أو الشرطة في ناميبيا . وهدفهم بالطبع إحباط العملية الانتخابية التي يصر المجلس والمجتمع الدولي على أن تكون حرة ونزيهة . ولذلك ينبغي للمجلس أن يتتخذ إجراءً لوقف هذه الممارسة ، لأنها تجحف بحق الشعب الناميبي ، والعملية الانتخابية ذاتها .

وتود المجموعة الأفريقية ، كذلك ، أن تسترعي انتباه المجلس ، على وجه الخصوص ، إلى بعض الجوانب الهامة لسلسلة من مشاريع الإعلانات التي أصدرها المدير العام مؤخرا ، لأنها تنطوي على محاولة مستترة لاستبعاد عدد كبير من أعضاء سوابو ، لاسيما أفراد قيادتها ، من التسجيل ، وهم مؤهلون لأن يُنتخبوا أو يصوتوا في الانتخابات المقترحة . وهذه المحاولة مماثلة بمقتضى القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ولا ينبغي لها إعلان أن يجعلها قانونية .

وعلى سبيل المثال تمنع البنود الفرعية من البند ٤ (٢) من مشروع الجمعية التأسيسية الأشخاص المؤهلين للعضوية في الجمعية من الخدمة ، وعلى سبيل الدقة ، ينص البند ٤ (٤) على أنه لا يحق لشخص أن يُنتخب ليكون عضوا في الجمعية ، إذا : "أدين بارتكاب جريمة ذكرت في الجدول الأول لقانون الإجراءات القانونية لعام ١٩٧٧ (القانون ٥١ لعام ١٩٧٧)" .

وبالطبع لا يتضمن الجدول الأول من القانون ٥١ فقط ، على وجه التحديد ، الجرائم السياسية من جرائم الخيانة ، والتحريف ، ولكنه يتضمن أيضا "آية جريمة" يعاقب عليها بالسجن أكثر من ستة أشهر دون خيار الغرامة . وتفسير عبارة "آية جريمة" من قبل سلطات جنوب أفريقيا ، على وجه الخصوص المدير العام ، من شأنه أن يجعلها تنسحب على كل الجرائم السياسية . وبكل تأكيد لم يكن هذا هو المقصود من القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ولتقييم هذه العبارة أطلب من المجلس أن يأخذ في الاعتبار أن عددا كبيرا من أنشط مؤيدي سوابو في ناميبيا قد أدين بجرائم سياسية في جنوب أفريقيا . وكان هذا جزءا لا مناص منه من النضال السياسي من أجل الاستقلال ، وهو أمر يفهمه مجلس الأمن ،

الذى يرحب فى حسمه من خلال خطة استقلال ناميبيا . والحقيقة أن الكثيرين من اللاجئين قد هربوا من الإقليم في أوقات مختلفة ليتجنبوا المضايقات المستمرة بعد أن أمضوا فترة العقوبة عن جريمة من هذه الجرائم . ولذلك ، إذا بقيت هذه الأحكام قانونا ، لاصبح الكثيرون من أعضاء سوابو البارزين غير مؤهلين ، ومنهم ، مثلا ، تويفو يا تويفو الذي أمضى عدة سنين في السجن بسبب وطنيته .

وليست هذه خاتمة محاولات جنوب إفريقيا لتجوّه ضربة غير مباشرة لواحد من الأطراف ، وهو سوابو ، في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) . فالmandaة ٤ (١) تنص على أن

"الشخص الذي منح عفوا حرا لا يعتبر مدانًا بالجريمة التي صدر عليه العفو عنها" .

إلا أن هذا الحكم ، الذي يبدو منطقيا وسخيا ، قصد به التضليل ، فالحكم الدقيق لـ يكشف أنه لن يفيد أي عضو من أعضاء سوابو الذين أدینوا بسبب جرائم سياسية لأن العفو الذي منح مؤخرًا للعائدين بمقتضى الإعلان ١٢ لعام ١٩٨٩ لا يشكل ، فيما يبدو ، عفوا . أضف إلى هذا أن هذا العفو لا ينطبق إلا على اللاجئين العائدين ، ولا ينطبق على الشاميبيين الذين ظلوا في الإقليم .

ولم ينبع الممثل الخاص للأمين العام في حذف جميع الأحكام المجنحة ، كهذه ، من مشاريع الإعلانات المختلفة ويفترض أن ذلك لأن القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) يضع مسؤولية الإعلانات على عاتق المدير العام وحده . ولكننا نرى أن هذا الموقف يناقض أوامر المجلس بأنه يتبعه على الممثل الخاص أن "يراقب" و "يشرف" على تنفيذ القرار المذكور . ونحن نطلب إلى المجلس ، في هذه الظروف ، أن يحسم هذه المشكلة تأييدا للنزاهة والعدالة لكل الأطراف .

والنقطة الأخيرة التي أود أن أشيرها بالنسبة للاعلانات المختلفة التي تصدر في ناميبيا الان هي السلطة الزائدة عن الحد الممنوحة للحاكم العام . فبالنسبة لعمل الجمعية التأسيسية مثلا ، له سلطة تجاهل طلباتها وتوصياتها واقتراحاتها بشأن أي إجراء ترغب الجمعية في تنفيذه بهدف تحقيق استقلال ناميبيا وسيادتها . والجزء ٢ (٤) من إعلان الجمعية التأسيسية ينص على أنه :

"لن يجبر الحاكم العام على الوفاء بأي طلب أو توصية أو اقتراح

تقديمه الجمعية بموجب الجزء الفرعي (٣)" .

والجزء الفرعي (٣) يسمح للجمعية بتقديم الطلبات والتوصيات والاقتراحات إلى

الحاكم العام بشأن

"أي إجراء ترغب في تنفيذه أو أية خطوات تزيد اتخاذها بهدف تحقيق

استقلال الأقليم بوصفه دولة ذات سيادة" .

وهذا يعني أن جميع الطلبات أو الاقتراحات تخضع للسلطة المطلقة للحاكم العام ولا يجب أن تخضع لآلية معايير معينة معترف بها أو تمثل حتى الرأي الجماعي للجمعية .

وفقا للنص الخاص بهذهتين الجزئين الفرعيين يمكن أن يستدل على أن ناميبيا لا يمكنها على الإطلاق تحقيق الاستقلال ما لم تضع الجمعية التأسيسية دستورا يقبله تماما الحاكم العام . ونحن نعلم الدستور الذي يفضله الحاكم العام . وهذا الحكم يتنافى تماما مع القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) وينبغي النظر فيه مرة أخرى .

لقد قدمت بعض الأسباب التي أدت بالمجموعة الأفريقية إلى أن تخلص إلى أن خطة استقلال ناميبيا لا تنفذ بإخلاص . وهذه النتيجة تعكس ما استخلصه بصفة عامة شعب ناميبيا والكنائس والنقابات والعديد من المراقبين الدوليين المحايدين . وعلى سبيل المثال فإن لجنة استقلال ناميبيا ومقرها الولايات المتحدة ويشترك في رئاستها السناتور بول سيمون ، السناتور الديمقراطي باللجنة الفرعية لافريقيا بلجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي ، والدكتور بيرك مارشال أستاذ القانون بجامعة ييل والمساعد السابق للمدعي العام للحقوق المدنية بوزارة العدل بالولايات المتحدة ، قد ورد عنها في صحيفة "ناميبيان" أنها خلصت بعد جولة دراسية في ٢٣ حزيران/يونيه إلى أن :

(السيد غببيهو ، غانا)

"اشراف الامم المتحدة ومراقبتها على دور جنوب افريقيا خلال الفترة الانتقالية قد فشلا حتى الان في تهيئة الظروف الضرورية التي تعتبر شرطا مسبقا لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تمت الدعوة اليها في قرار مجلس الامن رقم ٤٣٥". وقد أعلن الوفد الكاثوليكي الدولي في ناميبيا ، كما ورد في بيانه المحفوظ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، انه

"بحلول موعد زيارتنا لناميبيا في منتصف تموز/يوليه ، كانت خيبة الامل في دور فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال (الاونتاغ) قد ترجمت إلى ريبة . وعندما كان موظفو الاونتاغ المخلصون يعملون باجتهاد في ظروف صعبة تحكمها اتفاقات الفريق مع جنوب افريقيا ، لم يكن للريبة هذه محل . ولكن في مناسبات أخرى عندما كانت شرطة افريقيا الجنوبية الغربية (سوابول) تتضلل فريق الاونتاغ ، وعندما كان حكمه يتعارض بسبب عدم اتصاله بالمجتمع المحلي ، وعندما وجد أن المستويات العليا لا تتبع الشكوى المحلية بجدية ، فقد كانت الريبة في محلها فعلاً".

وكان أعضاء الوفد الكاثوليكي هم روبرت ديمان ، مستشار مؤتمر الولايات المتحدة ، من الولايات المتحدة ، والاسقف ادوارد آدامز ، من صدورن ، بجنوب افريقيا ، وخوتسو كيكانا ، الموظف المحفوظ بمؤتمر جنوب افريقيا للأساقفة الكاثوليكيين ، بجنوب افريقيا ، وايان ليندن ، الامين العام للمعهد الكاثوليكي للعلاقات الدولية ، بالمملكة المتحدة .

واستخلص نفس الوفد ما يلي :

"استمعنا بعناية للمفتش العام برون ، ضابط اتصال سوابول ، وللحاسم العام وهو يحاولان تبرير استخدام قوات كوفوت في سوابول . وبعد جمع المعلومات التفصيلية عن كوفوت/سوابول في عدد من المناطق ، خلصنا إلى أن تبريرهما يخفي إما الجهل المتعمد للطبيعة المستمرة لانتهاكات سوابول لحقوق الإنسان ، أو النية السياسية المتعمدة للبقاء على عمليات هذه القوات العسكرية المناوئة للعنصر المتمطرة ، انتهاكا للقرار ٤٣٥".

والحقيقة هي أن خطة استقلال ناميبيا لا تعمل بنجاح وإن المناخ السياسي العام في ناميبيا ملوث ومحبط للأمال .

وقد أحاط الأمين العام المجلس علما بما حققه جهوده حتى الآن ، ونحن نقدرها تقديرًا عظيمًا . ولكن المسألة الآن ليست تخفيف عدد الكاسبير من ٢٨٠ إلى ٦٠ ، ولا إزالة الرشادات الموضوعة عليها ، فحقيقة الأمر هي أن عناصر الكوفوت لا تزال تمارس أعمال الوحشية والارهاب في ناميبيا ولابد من القضاء عليها . والمسألة هي أن ما يسمى بالتقدم المحرز لا يستجيب بعد للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يتطلب الامتثال التام للاحكماء .

لقد أتينا إلى مجلس الأمن لنطلب اتخاذ إجراء فوري لمعالجة الحالة غير المرضية لأن استمرارها سيحيط آمال الناميبيين ويجعل تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) مهزلة ويضع الأمم المتحدة ، بما في ذلك مجلس الأمن ، موضع السخرية . وعلاوة على ذلك فلا يوجد بالمجلس من يجهل سجل جنوب إفريقيا في ناميبيا . وإن أعمال الحكم العام الهدافلة إلى عرقلة تنفيذ الخطة تعد استراتيجية متعمدة لتقويض أحد الأطراف في الانتخابات . وينبغي لا يسمح له باسم اللياقة والعدالة أن ينجح في ذلك .

وفي وجه هذه الحالة غير المقبولة بل والخطيرة في ناميبيا ، فقد فوضتنى المجموعة الأفريقية بتوجيه طلب إلى مجلس الأمن بالعمل العاجل لضمان الامتثال لقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وإزالة الصعوبات من المناخ السياسي للاقليل . ويفضل أن تلتزم إجراءات مجلس باتباع التوصيات التالية :

أولاً ، أن يعتمد قرارا يضمن أن يكون للأمين العام والممثل الخاص والأونتـاغ كل السلطة في الإشراف على الأحداث والتحكم فيها ، وبصفة خاصة العملية الانتخابية في ناميبيا ؛

ثانياً ، أن يوجه طلبا حازما إلى جنوب إفريقيا وحاكمها العام في ناميبيا بالقيام على وجه السرعة بالحل والتفكير التام لهيكل القيادة الخام بعنابر كوفوت المتبقية في سوابول والقضاء على جميع أشكال مضايقة الناميبيين من قبل أعضاء تلك المجموعة ؛ ولا يغفل التخفيف المعلن ولا النية في تقييد الكوفوت بالمتطلبات الأساسية للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛

ثالثاً ، أن يستعرض بمقدمة عاجلة جميع القوانين ومشاريع الاعلانات التي تسود في الأقاليم الان ، والتي تؤثر على خطة استقلال ناميبيا ، بهدف توجيه الطلب إلى جنوب افريقيا والحاكم العام بالقضاء على جميع الاحكام التمييزية أو التي تعطي امتيازات مجحفة إلى طرف أو آخر من الاطراف المعنية ؛

رابعاً ، أن يوجه الطلب إلى جنوب افريقيا بسحب جميع الكاسبير ومنع سوابسول من استخدامها ، وأن يشترط الحصول على موافقة محددة من الاونتاغ قبل استخدام أية مركبة من هذا النوع ؛

خامساً ، أن يضمن الوقت الكافي والمتساوي لجميع الاطراف السياسية في الراديو وعلى شاشة التلفاز لإعلام الناخبين والقيام بالحملة الانتخابية ؛

سادساً ، أن يوجه الطلب إلى جنوب افريقيا والحاكم العام برفع الحظر الأخير الذي فرض على استخدام سجلات التعميد لاغراض التسجيل من قبل موظف التسجيل الرئيسي ، استجابة لحالتين أو ثلاث حالات متغيرة لتزوير الوثائق ، وفي ناميبيا ، كما هو الحال في معظم البلدان النامية ، إن فرض حظر على هذا السجل الوحيد الذي يعتمد عليه سيؤدي إلى منع لا يمكن تبريره لتصويت آلاف من الناخبين المؤهلين ؛

سابعاً ، أن يستعرض القوانين المتمللة بالإجراء الفعلي للانتخابات لتوفير ما يكفل السرية وللمقاضاة على آية شفرات قد تتيح ارتكاب أخطاء في العملية الانتخابية ؛

ثامناً ، أن يضمن أن تتوقف فوراً الممارسة التي تقوم بها حالياً جنوب إفريقيا ومديرها العام لهم أحد الأحزاب ؛

تاسعاً ، أن ينتظر بجدية في الحاجة أو عدم الحاجة إلى تعديل الموعد النهائي لتسجيل الممدوتين لإتاحة الفرصة أمام الذين أضيروا بالقوانين والمارسات الحالية لتصحيح مركزهم أو ظروفهم .

ويجب على المجموعة الأفريقية أن تعرف بشعورها بالملل إزاء الاعذار والتاكيدات بأن جنوب إفريقيا متلتزم في نهاية الأمر بأحكام الخطة . وإذا كانت سلطات جنوب إفريقيا لم تلتزم بالقواعد منذ شهر نيسان/أبريل ، فإن احتمال التزامها بشكل طوعي في مدة الشهرين ونصف الشهر الباقي قبل الانتخابات يبلغ المفر تقريباً . إن ذلك العذر يساعد قضية جنوب إفريقيا أكثر مما يكفل تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وإن التأخير أكثر من ذلك من شأنه أن يساعد جنوب إفريقيا في غش النظام .

إننا نضع المهمة الصعبة الحساسة أمام مجلس الأمن مع المعرفة التامة بأن المجلس هو السلطة النهائية المختصة بنقلإقليم ناميبيا إلى الاستقلال . ولذلك ، فإننا نناشد أعضاء المجلس أن يستخدموا كل طاقاتهم لإنقاذ شعب ناميبيا من الخداع والخيانة ، وانقاد الأمم المتحدة بأسراها من أن تعطل وتدان .

إن الدول الأعضاء في المجموعة الأفريقية تقف مستعدة لتقديم كل مساعدة ممكنة ، وللعمل في تباغم وتعاون ملهم مع مجلس الأمن للتوصل إلى إجراء انتخابات حرة منصفة في ناميبيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل غانا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليه .

المتكلم التالي هو ممثل مصر ، الذي يرغب في الأدلة ببيان بوصفه ممثلاً لرئيس منظمة الوحدة الأفريقية . وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والأدلة ببيانه .

السيد بدوى (مصر) : السيد الرئيس ، يسعدني أن أتكلم أمامكم اليوم ليس فقط بصفتي ممثلاً لمصر ، ولكن أيضاً بصفتي ممثلاً لرئيس منظمة الوحدة الأفريقية ، وأود أن أنتهز هذه المناسبة لاتوجه اليكم بالتهنئة القلبية لتوليك منصب رئيسة مجلس الأمن - الجهاز الدولي الأعلى المسؤول عن صيانة السلام والأمن الدوليين - لهذا الشهر ، وإنني لعلى شقة كاملة بقدر تكم على إدارة أعماله بكفاءة وتمكن ، وذلك لما أعرفه عنكم شخصياً من خبرة طويلة ودراسة سياسية عميقة ، وأدعو لكم بالتوفيق في مسؤوليتك الهاامة .

إن ما يربط بلداناً - الجزائر ومصر - من روابط الأخوة العربية يجعلني فخوراً بأن أراكم على مقعد رئاسة مجلس الأمن .

كما يسرني أن أتوجه بالتحية والتقدير لممثل يوغوسلافيا الصديق السفير بيبيتش لادارته أعمال المجلس في الشهر الماضي بحكمة واقتدار .

يناقش مجلس الأمن اليوم موضوعاً عمره عمر المنظمة الدولية نفسها ، فقد أولته اهتماماً وعنایتها منذ دورتها الأولى .

وطوال ما يزيد على أربعة عقود اتخذت الجمعية العامة في شأنه العديد من القرارات ، كما تعددت القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وعن الأجهزة الرئيسية الأخرى في نطاق الأمم المتحدة ، خصوصاً منذ اتخذت الجمعية العامة قرارها التاريخي رقم ٢٤٥ (د - ٢١) عام ١٩٦٦ ببيانه انتداب جنوب إفريقيا على الأقليم ، وتوليها المسؤلية المباشرة عن ادارته حتى يتحقق له الاستقلال ، في خطوة فريدة وغير مسبوقة في تاريخ التنظيم الدولي .

ثم كان قبول جميع الأطراف لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) تتويجاً لجهود المنظمة الدولية من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للمسألة الناميبيّة تعيد لاصحاب الحق الشرعيين حقوقهم المفترضة ، وتسهم في إحلال السلام والأمن في ربوع منطقة هامة من القارة الأفريقية .

ولقد رحب المجتمع الدولي بهذا القرار ، واعتبره بمثابة الخطة الدوليّة الوحيدة المقبولة عالمياً لتمكين الشعب الناميبي من حقه في تقرير المصير والاستقلال ، وفي السيادة على وطنه وثرواته الطبيعية وموارده الاقتصادية .

وكما شاركت منظمة الوحدة الأفريقية المجتمع الدولي اهتمامه بقضية استقلال ناميبيا ، واحتلت مركزا متقدما على جدول أعمالها منذ نشاتها ، واعتبرت أن حرية القارة الأفريقية لن تكتمل إلا باستقلال ناميبيا ، فقد شاركت المجتمع الدولي أيضا في ترحيبه بخطة الأمم المتحدة في التوصل إلى هذا الهدف ، وحشدت جهودها وراء الجهود السياسية والمساعي الدبلوماسية لوضع تلك الخطة موضوع التنفيذ الفعلى .

ورغم الاتفاق الدولي الكامل على ضرورة الالتزام بخطة الأمم المتحدة سبيلا للوصول بشعب ناميبيا إلى حقه المشروع في الحرية والاستقلال ، فإن تلك الخطة قيدت عشرت طويلا في طريقها للتنفيذ العملي إلى أن تمكنت المساعي الدبلوماسية المكثفة التي جرت في العام الماضي من الاقتراب بالأمل الدولي في إعلان استقلال ناميبيا ، ووضعت تلك الخطة موضوع التنفيذ الفعلى منذ أول نيسان/أبريل المنصرم .

لقد أبىت مصر كل الجهد الذي هدفت إلى تمكين ناميبيا من الاستقلال ، وما يرتبط به من تحقيق السلام والأمن في الجنوب الأفريقي ، ولذلك رحبت برغبة الاطراف المعنية أن تستضيف القاهرة واحدة من جولات المباحثات الرباعية ، التي كانت تتقدم بياطراً نحو تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وإننا إذ نعتر في مصر بهذا الأسهام ثراه طبيعيا في إطار التزامنا المبدئي بالقضايا الإفريقية العادلة ، ولذلك كانت استضافة القاهرة لتلك الجولة تتويجا لجهد مصرى طويل في نصرة حق شعب ناميبيا الشقيق في الحرية والكرامة ، وهو تاريخ بدأ فعلا قبل أن تختار سوابو العاصمة المصرية مقرا لأول مكاتبها الخارجية .

إن المجتمع الدولي وهو يقترب كل يوم من تحقيق الهدف الذي طال العمل من أجله يومنا بأهمية وضرورة تمسك كل الأطراف بالخطة الدولية ، بشكل كامل ، والالتزام التام بتنفيذها بروح من التعاون وحسن النوايا ، ومع ذلك فإن تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ما زال يصطدم ببعض العقبات والعراقيل التي تخش أن يكون من شأن استمرارها إما تعريف تلك الجهود للانهيار وتقويض فرص السلام ، أو الخروج باستقلال هزيل لا يعني إلا استمرار الصراع في ناميبيا وحولها في حلقة مفرغة ، يصعب التنبؤ بمداها المدمر ، وبآثارها الوخيمة على المنطقة ككل ، بل وعلى السلام والأمن في العالم .

إننا - في إفريقيا - نعتقد أن إصرار جنوب إفريقيا على الابقاء على عناصر "كوفوت" الاجرامية في خدمة الشرطة المحلية لا ينطوي فقط على مخاطر تعميد التوتر والاستفزاز في ناميبيا ، وما يرتبط بذلك من اهتزاز الثقة الدولية بإمكان اجراء انتخابات حرة ونزيهة في تلك الظروف ، وإنما يتضمن كذلك انتهاكا لنهر وروح خطبة السلام .

إن إفريقيا تشارك الأمين العام ومبوعاته الشخصي في ناميبيا . بل وكل أعضاء المجتمع الدولي ، مشاعر القلق العميق من الوضع الأمني المتدهور في ناميبيا ، وبصفة خاصة في المنطقة الشمالية التي تمارس فيها عناصر "كوفوت" أعمال الاستفزاز والعدوان بل والاغتيال ، وتعيث في الأرض الفساد ، وتلتح في المطالبة بتسريرها والخلاص من شرورها .

إن تلك الظروف الأمنية المتدهورة لا تبشر أبدا بامكانية إجراء انتخابات حرة ونزيهة ، كالهدف المقصود من القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) في تمكين الشعب الناميبي من حرية تقرير مصيره و اختيار مستقبله .

ولذلك فإننا نطالب حكومة جنوب افريقيا بأن تستمر في إبداء روح المسؤولية والتعقل ، والعمل على تجنب المنطقة ويلات تفاقم الاضطرابات وعدم الاستقرار ، وتمكين كل شعوبها من التصدي الجاد لتحديات التنمية والبقاء .

إننا نطالب حكومة جنوب افريقيا أيضا بالالتزام الكامل بخطة السلام ، وبالتعاون الصادق مع المبعوث الخاص للأمين العام في تنفيذ تلك الخطة ، الأمر الذي لا ترى افريقيا بديلا عنه في تمكين شعب ناميبيا من حقه المشروع في تقرير المصير ، والذي تؤمن القارة بأسرها بأنه بداية الطريق الصحيح للسلام والأمن في المنطقة كلها ولصالح الجميع .

وإذا كان المجتمع الدولي يأمل أن تبدي جميع الأطراف المعنية روح التعاون الصادق مع جهود الأمين العام في تنفيذ خطة الأمم المتحدة في ناميبيا ، وترتفع إلى مستوى المسؤولية التاريخية التي تتاسب مع الآمال التي يعلقها على نجاح تلك الخطة ، فإننا نعتقد أن جنوب افريقيا مطالبة في تلك المرحلة بالذات ببذل جهد أكبر لتأكيد للمجتمع الدولي صدق توجهاتها نحو السلام ، فإن تجارب الماضي أفقدتها شقة الأمم بحسن نواياها .

إن افريقيا تدعو كل الأطراف الدولية أيضا لتحمل مسؤولياتها ، وتطالبها بالعمل الدائم والمستمر لاقناع جنوب افريقيا ودفعها بكلفة الوسائل لديها لافتراض الغرفة السانحة الآن ، والتي قد لا تتكرر ، لاحلال السلام في المنطقة ، وللامتناع للإرادة العالمية بتنفيذ تعهداتها والتزاماتها كاملة كما تحددت في خطة السلام ، وأن تتيح الغرفة لتلك الخطة لأن تتقدم بشكل طبيعي حتى يتثنى لشعب ناميبيا أن يختار مستقبله بحرية .

إن الآمل يملؤنا في أن تستجيب حكومة بريطانيا لنداء الحكمة ، وأن تبدي الشجاعة السياسية وحسن النية باتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة الثقة الدولية بخطوات تنفيذ الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

إن منظمة الوحدة الأفريقية تستعد لاستقبال ناميبيا المستقلة عضواً فيها ، إذاناً بسقوط آخر قلعة الاستعمار في القارة الأفريقية ، واعلاناً باسم الخبراء البشرية والشروط الناميبيّة إلى جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا ، وتشق المنظمة أن ذلك الاستعداد والترقب لن يطولاً .

إننا في إفريقيا نعرف أن المهمة التي يتصدى لها الأمين العام في ناميبيا خطرة وشائكة ، كما أنها فريدة وتاريخية ، ولكننا نثق بخبرته وحكمته ، وتعتمد على حياده وموضوعيته ومقدراته على قيادة السفينة إلى بر الأمان .

لعلني أغتنم تلك المناسبة لأعبر عن التقدير الإفريقي الكامل لمجهودات الأمين العام ، وإن إفريقيا إذ ترجو له النجاح والتوفيق في تلك المسؤولية التاريخية ، لتؤكد من جديد ثقتها واحترامها للأخلاص والتمكّن اللذين يبديهما هذا الفريق من معاونيه في ظل ظروف ندرى جميعاً مدى صعوبتها ووعورتها .

الرئيسين (ترجمة شفووية عن الفرنسية) : أشكر ممثل مصر على العبارات

الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل زامبيا وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والأدلة ببيانه .

السيد زوني (زامبيا) (ترجمة شفووية عن الانكليزية) : أود ، بسادئ ذمي

به ، أن أستجيب لمتطلبات التقاليد ، وذلك بالاعراب عن تهانئ زامبيا الخالمة لكم ، سيدي ، بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس الجاري . إنكم تمثلون بلداناً صديقاً من بلدان عدم الانحياز ينعم معه بلدي زامبيا بأفضل العلاقات . وعلى المعيد الشخصي ما زلتكم رمزاً للتفاني والالتزام وتقديركم الذاتي الواجب الكفاح في سبيل الحرية في ناميبيا . وللهذا فإنه من السليم إذ تمثل أمام هذه الهيئة الرفيعة التماماً للعدالة في هذه الفترة الحرجية من عملية تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) أن تفعّل ذلك تحت قيادة قديرة لدبلوماسي حكيم وابن عظيم من أبناء إفريقيا . ونرجو أن تقدّمنا رئاستكم إلى نتيجة ناجحة لمداولاتنا .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد - عن حق - بزميل عزيز آخر لي ، وهو السفير بيبيك ممثل يوغوسلافيا ، الذي ترأس أعمال مجلس الأمن بمنطقة وحكمة عظيمتين خلال شهر تموز/ يوليه .

وأود أن أسجل تقدير وفدي لاعضاء مجلس الامن لموافقتهم على طلب زامبيا بالاشتراك في هذه المداولات الهامة . اثناء المفاوضات التي توجت باعتماد هذا المجلس للقرارات ٦٢٩ (١٩٨٩) و ٦٢٢ (١٩٨٩) أعربنا في المجموعة الافريقية وفي حركة بلدان عدم الانحياز عن مشاغلنا إزاء ما تخبيه جنوب افريقيا من أعمال تعترض القيام بها في ناميبيا .

وقد عرفنا في ذلك الحين ، كما نعرف الان ، أن جنوب افريقيا سوف تخرج في نهاية المطاف تدريجيا من ناميبيا ، ولكنها تعترض أن تديم بقاءها بوسائل أخرى ، لأنها ليس من الطبيعة الإنسانية لجنوب افريقيا أن تشروع لإنهاء وجودها أو أن تتراوح عملية تصفيتها .

وكان من المستطاع أيضا أن نرى في ذلك الوقت أن جنوب افريقيا ستحاول أن تشكك في قدرة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) عسكريا وسياسيا . ولذلك فيان أحداً ١ نيسان/ابريل وأعمال القتل والإرهاب التي تلتها لمؤيدي سوابو في شمال ناميبيا عن طريق قوات كوفوت يجب النظر إليها على أنها من جهود جنوب افريقيا لمنع انتصار سوابو في الانتخابات وضمان دور مؤسسي لها في استقلال ناميبيا .

وهذه هي إحدى الطرق التي تتبعها جنوب افريقيا لتحتفظ بوجودها في ناميبيا . وعلى الرغم من أننا في منتصف فترة انتقال ناميبيا إلى الاستقلال ، لاتزال الحالة في ذلك البلد محفوفة بالمخاطر . ولاتزال قيادة سوابو تتعرض لأعمال القتل التي ترتكبها الكوفوت وغيرها ممن يخشون انتصار سوابو في الانتخابات . وجنوب افريقيا ، التي استمرت ١١ سنة في عدم تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) لاتزال تعد لتزوير العملية الانتخابية ونتائج الانتخابات ، لاتزال تقوم بحملة دعائية لتشويه سمعة سوابو ، وتشير لأحداث سابقة وتالية ل يوم ١ نيسان/ابريل وتقول إنها كانت نتيجة لسوء تقدير

قيادة سوابو ، وهو تضليل يهدف إلى التمهيد لهزيمة سوابو . وعلى الرغم من أن خطة تسوية الأمم المتحدة تتطلب بتسريع القوات العرقية والكوماندوز المدنية وتفكيك هيكل قيادتها ، فقد رفضت جنوب إفريقيا تفكيك وتسريع هيكل قيادة الكوفوت وما يسمى بـ «قوة إقليم ناميبيا/إفريقيا الجنوبية الغربية» .

ليست المسألة مسألة إعادة وزع الكوفوت بعيداً عن شمال ناميبيا ، ولا هي تتعلق بتغيير نطاق الأسلحة الموزعة على الكوفوت ، ولا هي في الواقع تتصلق بـ «الكوفوت» يتبين أن يقتصر وجودها على منطقة معينة . ولكن المسألة ببساطة تتصلق بالتزام جنوب إفريقيا بخطة التسوية ، التي تتطلب تسريع القوات وتفكيك هيكل قيادتها .

إننا إذ نجتمع اليوم ، تقوم عناصر الكوفوت ، التي أدمجت في شرطة جنوب غربي إفريقيا بإرهاب ومضايقة السكان المدنيين في ناميبيا . وهم يمارسون الإرهاب والمضايقة العامة لقوات سوابو ، وهذه أمور أكدتها الأمين العام في بيانه الأخير إلى مجلس الأمن ، حيث قال :

«القد ثبت لفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال بكل وضوح أن العناصر السابقة للكوفوت في شرطة جنوب غربي إفريقيا ، المناوئة لسوابو ، لم تتكيف مع الحالة السياسية الجديدة في ناميبيا ولاتزال تضايق وترهب السكان المدنيين . وهي ليست مؤهلة لاستمرار توظيفها في الشرطة بموجب أحكام خطة الأمم المتحدة».

إن الحالة الراهنة في ناميبيا غير مناسبة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة . وبالإضافة إلى الأنشطة العدائية لعناصر الكوفوت ضد سوابو ، فإن وسائل الإعلام التي تسيطر عليها جنوب إفريقيا قد قامت بحملة دعائية ضد سوابو منتهركة بذلك مبدأ الحياد . وكما قلنا من قبل ، فإن مسألة الحياد تلزم كل الأطراف المعنية ويتبين مراعاتها بصرامة . ومن أجل أن تنجح عملية التنفيذ يتمنى أن تلتزم كل أطراف العملية بقواعد اللعبة .

يجب أن تكون الانتخابات في ناميبيا حرة ونزيهة في كل مرحلة وفي جميع مراحل العملية . يجب أن تكون حرة أثناء عد الأصوات ، وأثناء تسجيل الناخبين وأثناء الحملة الانتخابية . وينبغي على مجلس الأمن أن يوجه الانتباه في كل مرحلة إزاء كل مؤشر على الخروج على قواعد اللعبة .

لم تر مجلس الأمن يتدخل كثيراً . إن مجلس الأمن هذا ينبغي أن يطلب ، على سبيل المثال ، إزالة الكوفوت من شرطة جنوب غربي افريقيا . وينبغي أن يطالب جنوب افريقيا بأن تطلق سراح كل السجناء السياسيين الناميبيين ، لا بعدهم فقط ، ولكن كل من هم في السجون . وعلى مجلس الأمن أن يقول لحكام جنوب افريقيا إن وجود الكوفوت في شرطة جنوب غربي افريقيا يجعل قوة الشرطة في ناميبيا غير كافية لتوفير الأمن لقيادة سوابو .

لقد أصبحت قوانين التسجيل والقوانين الانتخابية في ناميبيا عرضة للتلعب ويلغي قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) كل القوانين التي أصدرها النظام غير الشرعي . وعلى سبيل المثال ، فإن فكرة تنظيم الأحزاب التي يدعى إليها الكثيرون وتجرى من أجلها المناورات يجب اعتبارها ضد مبدأ الحياد . ودفع مرتبات الكوفوت وغيرها من القوات العرقية انتهاكاً لمبدأ الحياد . والسماح لجنوب افريقيا بالكلام في المداولات الحالية يعد انتهاكاً لمبدأ الحياد ومن ثم فإنه ضد القانون .

يجب أن يكون القانون محدداً . وعلى مجلس الأمن أن يتتأكد تماماً من أن الإطار القانوني مناسب . والمواد السوقية المستخدمة أثناء الحملة الانتخابية يجب أن يحميها القانون لكافلة انتخابات حرة ونزيهة . وينبغي وضع ضمانات ضد التمويل المتعدد . ويجب إلغاء القوانين التي تسمح باشتراك غير الناميبيين في العملية الانتخابية .

والسرية أمر بالغ الأهمية . وعلى مجلس الأمن أن ينظر في تشريع خاص بالسرية ، ولاسيما في ضوء ضعف مراقبة الأمم المتحدة .

ويتبين دراسة مشكلات الإرهاب والقبض والاعتقال دراسة دقيقة . ويجب أن تنشأ المحاكم التي تتناولها على نحو سليم لكتفالة انتخابات حرة ونزيهة . ولا يمكن أن ينظر إلى المحاكم الحالية على أنها مناسبة لأنها من صنع جنوب إفريقيا ولهذا فإنها تعتبر مزيفة . والرقابة على التصويت يتبعها أن تكون دقيقة لتجنب إمكانية التزوير . ويتبين أن تتكافأ الفرمان للوصول إلى الإذاعة والتليفزيون والصحافة . وهناك أيضاً إمكانية بأن يحول المزارعون ورجال الصناعة دون تكافؤ فرص الاتصال بعمالهم في المزارع والمناجم والمصانع لأغراض الدعاية الانتخابية .

يجب أن يمنع قانون الانتخابات من أن يحدث كل هذا إذا أريد للانتخابات أن تكون حرة ونزيهة . ويجب أن يتم العد المنفصل مباشرة بعد التصويت من أجل الحيلولة دون تغيير صناديق الاقتراع . وبعد العد يتبعها أن تصدر النتائج فوراً . ويجب تعريف الناخبين بإجراءات التصويت عن طريق برنامج معد جيداً لتوعية الناخبين من جانب الأمم المتحدة .

وأود أن اختتم بياني بإيجاز بالرجوع إلى التاريخ في هذه الحالة . هذا تاريخ حديث . بعد اتفاق لانكستر ، صمم اللورد سوم على موافلة العملية حتى نقطنة اللاعودة . وقد دفع بها حتى تجاوز النقطة التي خطط لها الجنرال بيتر والز . ليس الأمر كذلك بالنسبة لزامبيا . فنحن لا نعرف ، على سبيل المثال ، من سيدعوا إلى عقد الجمعية التأسيسية بعد الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر . سوف يكون المدير العام قد استكمل عمله سواء على نحو جيد أم غير جيد بالنسبة لإجراء الانتخابات . وأخر جندي من جنود جنوب إفريقيا ربما يكون قد غادر أو على وشك أن يغادر البلاد .

(السيد زوني ، زامبيا)

إن قوة إقليم افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا ، و "كوفوت" اللتين لم تحل هياكل قيادتهما ، ستكونان على أهبة الاستعداد لتلقي الاوامر بإعادة التجمع للقيام بعملية مؤذية ، وليس من المستبعد أن تكون عملية انقلاب في حالة حصول سوابو على نصر انتخابي واضح . والواقع أن مشروع إعلان الجمعية التأسيسية المقترن يتبين في النظر إليه على أنه يقصد به إضفاء الطابع الرسمي على انقلاب يقوم به المدير العام .

كنت أود أن أرسم لهذا المجلس مورة لخاتمة مسيرة طويلة محفوفة بالمخاطر في ناميبيا ، وكانت أود أن أبلغ هذا المجلس أنني أسمع ، من بعيد ، طبول الحرية في الوقت الذي توشك أن تتحقق فيه أحلامنا وأحلام المجتمع الدولي . وكانت أود أن أعلن للمجلس عن أمّة على وشك الميلاد ، تدق على الباب لتولد . وكانت أود أن أقول للمجلس إن ناميبيا على وشك أن تولد ، أمّة مستقلة ذات سيادة ، لم تعد تخضع لسلطة قوّة محظلة ولكنّي ما زلت أرى أنه ليست شرط احتمالات بإجراء انتخابات حرة نزيهة في ناميبيا . وفي نهاية المطاف ستختار جنوب افريقيا مجموعة من الناس لتشكيل حكومة ، ولكن لن تجري أبداً انتخابات حرة نزيهة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل زامبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى .

والمتكلم الأخير ، هذا الصباح ، هو ممثل جنوب افريقيا ، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس ، والإدلاء ببيانه .

السيد شيارار (جنوب افريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه من المؤسف أشد الأسف أن يختار مجلس الأمن أن يعقد جلسة رسمية حول مسألة ناميبيا في هذه المرحلة الحاسمة والحرجة من مراحل عملية التنفيذ المتعلقة باستقلال ذلك البلد .

وإن اجراء المجلس هذا سيخرج - وقد بدأنا نلمس الدليل على ذلك - هذه العملية من نطاق المفاوضات الدبلوماسية الفعالة والهادئة ، التي جرت بها حتى الآن ، وسيضع خطوة التسوية في مجال العبارات الطنانة الرنانة العامة المدفوعة بدوافع سياسية ، التي لن تغيب إلا في تصلب المواقف ، وخلق مواقف غير تفاوضية ،

وربما تقوض الحل الناجح الذي تلتزم به جنوب افريقيا ، والامين العام ، وفريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، وهذا المجلس كما نعتقد .

وعلاوة على ذلك ، فهذه الجلسة تمثل فقدان الثقة بحكم الامين العام وممثله الخامس بان تنفيذ قرار ٤٣٥ (١٩٧٨) يسير في الطريق الصحيح على الرغم من وجود بعض العقبات المتبقية .

واثناء حضور الامين العام لمؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية ، في اديس ابابا في تموز/يوليه ١٩٨٩ بعد زيارته لناميبيا وجنوب افريقيا ، عبر عن تفاؤله إزاء سير عملية التنفيذ بالعبارات التالية :

"... بالرغم من جميع الصعوبات ، الماضية والحاضرة ، يسير تنفيذ خطة الامم المتحدة سيراً حسناً ، وإن استقلال ناميبيا قريب" .

وقال أيضاً :

"عدت من ناميبيا وأناأشعر بالتشجيع الكبير ... وإنني على ثقة بأنه إن أوفت جميع الأطراف بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب خطة التسوية ، والتفهمات الأخرى ، وإذا اضطاعت كل الأطراف في ناميبيا بحملتها الانتخابية بروح الديمقراطية ، وروح المصالحة الوطنية ، يمكن إجراء انتخابات حرة ونزيهة في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر القادم" .

وفي تقريره الاخير ، الذي قدمه إلى مجلس الامن يوم ٣ آب/اغسطس ١٩٨٩ ، أعتقد أنه عبر عبر نفس هذه المشاعر .

ومؤخرًا ، في ٣ آب/اغسطس ، أعلن الممثل الخامس للأمين العام لناميبيا : "إنني على قدر معقول من الثقة ، بأننا في مدى ثلاثة أشهر من إجراء انتخابات حرة ونزيهة في ناميبيا ، وتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) يسير سيراً حسناً" .

وفي جلسة يوم ٩ آب/اغسطس أشار السيد اهتساري ، مرة أخرى ، إلى التعاون الممتاز الذي يلقاه من المسؤولين في جنوب افريقيا وناميبيا في تشيسير عملية التنفيذ .

والحقيقة أنه إذا كان هناك عنصر واحد مستمر طوال الشهور الثمانية عشر الماضية من شهور المفاوضات ، فهو التزام جنوب افريقيا بخطبة التسوية التي أقرها مجلس الأمن في أول سبتمبر ١٩٧٨ ، وعزم جنوب افريقيا على تخطي جميع العقبات التي تعوق تنفيذها .

وإذا كان لابد أن يعقد مجلس الأمن جلسة رسمية حول "التدور الحالة في ناميبيا" ، فقد كان موعد هذه الجلسة في أول نيسان / أبريل عندما أمر قادة سوابو قواتهم بعبور الحدود في انتهاء صارخ ومزر لكل التعهدات التي أخذتها على نفسها إزاء هذه المنظمة التي ناصرتها طويلا . وأشارت ، بذلك ، أخطر تهديد لعملية تم إعدادها في جلد مشابرة ، طوال السنوات العديدة الماضية . وليس هذا وحسب ، بل أنها عرضت الاتفاق الثلاثي المؤرخ في ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨ للخطر .

وعلى الرغم من أن جنوب افريقيا كان أمامها أن تستخلص الاستنتاج الواضح من عمل سوابو ، فإنها أظهرت ، في أوضح صورة ممكنة ، التزامها باستقلال ناميبيا ، وذلك بالتشاور الوثيق مع الممثل الخاص قبل اتخاذ أي إجراء . وبالاتفاق مع الممثل ومع الأمين العام تقرر إعادة وزع القوات المسلحة التي كانت قد عادت إلى قواعدها ، وإعادة إنشاء وحدات الشرطة لمقاومة التمرد التي كانت القوات الوحيدة القادرة على معالجة هذا التهديد .

وخلال موجات التسلل المتلاحقة لسوابو ، اتخذت جنوب افريقيا ، بالاتفاق مع الأطراف الأخرى في الاتفاق الثلاثي ، خطوات عملية للحد من تهديد عملية التنفيذ ، وواصلت ترتيباتها العملية لتنفيذها ، دونها كانت ستكون قد تعرقلت عرقلة خطيرة .

وعلينا أيضا أن نحيط علما بالدور البناء والهام الذي اضطلع به العديد من قادة افريقيا ، وبخاصة الرئيس الانغولي دوس سانتوس ، وغيره في البلدان الأخرى لجهودهم لتحقيق الحالة التي خلقتها سوابو . ولكن ظهر في ناميبيا أن هذا المجلس لم يؤد واجبه .

وقد تسببت تلك الاحداث ، وذلك الفشل في إشارة شواغل كبيرة لها ما يبرره لدى السكان في ناميبيا إزاء التوابيا الحقيقة لسوابو ، وقدرة الامم المتحدة على مواجهة هذه الشواغل .

وفي أول نيسان/ابريل ١٩٨٩ كذبت سوابو على العالم . وما يمنعها من الكذب مرة أخرى ؟

هل المجلس على استعداد أن يضمن أي قرار يحتمل اتخاذه ضماناً بأن سوابو لن تقوم مرة أخرى بغزو عسكري لناميبيا ؟ وقد أعرب الأمين العام وممثله الخاص لحكومة جنوب افريقيا عن اقتناعهما بأن سوابو لم تعد تشكل تهديداً عسكرياً من الخارج . وتشادد جنوب افريقيا المجلس أن يقر هذا الاقتناع ، وأن يتحمل علينا مسؤوليته إن وقع هذا الحدث .

وفي ضوء هذه الشواغل الخطيرة والمتطرفة ، فإنه من دواعي الإشادة بتصميم سلطات جنوب افريقيا أن انسحاب وحدات قوات الدفاع التابعة لها قد تم قبل الموعد المحدد له ، وأن القوات العرقية تم حلها ، وأنه بالرغم مما قيل هنا اليوم فقد تم تفكك هيكل قيادتها وفقاً للبرنامج الذي ورد في خطة التسوية . وقد اتخذ هذا الإجراء بالرغم من تقارير المخابرات المستمرة بأن جميع من تسللوا من قوات سوابو لم يعودوا إلى أنغولا أو يظلوا في القواعد الواقعة شمال خط عرض ١٦ تحت مراقبة فريق الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال ، كما تنص عليه خطة التسوية .

وفي نفس الوقت ، وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات فقد استمر المدير العام والممثل الخاص في التفاوض بشأن الخطوات الأخرى المطلوبة من المدير العام ، بما في ذلك الاستفباء عن السلطات الشأنوية ، وإلغاء التشريعات التمييزية التي قد تعيق عقد انتخابات حرة نزيهة ، وإعلان بيان العفو والبيان الخاص بتسجيل الناخبين ، وبالاتفاق مع الخبير القانوني المستقل المعين لهذا الغرض ، تم الإفراج عن المسجونين القلائل المتبقين في ناميبيا الذين اعتبروا بأنهم من فئة السجناء "السياسيين" .

وفي نفس الوقت استمرت المفاوضات بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، مما أدى إلى عودة المفتربين الناميبيين الذين سجلوا أنفسهم لدى المفوضية . وبينما جعلت سوابو المجتمع الدولي يعتقد أن هناك ٨٠٠٠ من هؤلاء اللاجئين ، فلم يسجل منهم إلا حوالي ٣٨٠٠٠ شخص فقط ، رجع منهم حوالي ٤١ شخص إلى ناميبيا فعلاً . ويبيّن ذلك مرة أخرى التزام جنوب افريقيا التام بتنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) .

وعلى عكس ما قالت به جنوب افريقيا بالإفراج عن سجيناتها ، فإن الاتهامات تتولى عن وجود محتجزين حتى الآن لدى سوابو في مخيماتها . وفي حزيران/يونيه ١٩٨٩ أعلنت سوابو عن إفراجها عن حوالي ٣٠٠ محتجز يقال إنهم قد عادوا الآن إلى ناميبيا . وهناك مجموعة من هؤلاء المحتجزين تتكون من حوالي ١٣٣ بالغاً و ٢١ طفلاً قالوا إن الكثيرين من مواطنיהם لا يزالون معتقلين ، كما تحدثوا عن المعاملة المخيفية التي واجهوها هناك . وبالرغم من آقوالهم ، لم تسمع سوابو بإجراء أي تحقيق دولي محايده .

وقد عَبَرَ الأمين العام أثناء حضوره اجتماع القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا ، عن قلقه لعدم حصوله على أي دليل نهائِي بشأن المُحتجزين لدى سوابو .

كيف يمكننا إذن أن نصدق ادعاء سوابو بأنها أفرجت عن جميع المُحتجزين ؟

إذا وجب تقديم دليل إضافي على التزام جنوب افريقيا بعملية التسوية واستعدادها للتعاون مع الممثل الخاص ، فهناك الحقيقة التي تقول بوجود ٨٤٤ ٥٨٥ نسمة أو ٨٦,٤ في المائة من العدد المقدر للناخبين المؤهلين قد قاموا بالتسجيل فعلاً للانتخابات . وتم تسجيلهم وفقاً لاحكام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بواسطة موظفين مخلصين تحت إدارة المدير العام مما حاز على رضى الممثل الخاص والموظفيين الذين عينهم لمراقبة هذا العمل .

وقد أعد المدير العام مشروع إعلان انتخابي ومشروع إعلان عن الجمعية التأسيسية ، وحتى يمكن ضمان وفائها برضا الجميع ومعالجتها لكل الشواغل التي قد يشيرها الممثل الخاص فقد نشراً لمدة ثلاثة أسابيع بهدف الحصول على التعليقات والشكوى من أي شخص أو جهة منظمة معنية بالأمر . ويجري التفاوض بشأن النص النهائي في ضوء الملاحظات والشكوى التي وردت وستستمر المفاوضات إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق تام بين المدير العام والممثل الخاص . وأود أن أؤكد أن ملاحظات منظمة الوحدة الأفريقية من جملة الملاحظات التي يجري البحث فيها بعناية .

وما تقدم يبيّن الالتزام التام للمدير العام وسلطات جنوب افريقيا بتنفيذ خطة التسوية والمشاركة الكاملة لجميع الناخبين المؤهلين ، بمن فيهم من ولدوا بالبلد ولكنهم يعيشون بالخارج وأبنائهم ، في العملية الانتخابية لتقرير مستقبل بلدتهم .

وأود في هذا الصدد أن أشير إلى التأكيد السخيف لرئيس سوابو في ٩ آب/أغسطس بأنه قد تم نقل عدد وقدره ١٥٠ ٠٠٠ من سكان جنوب افريقيا إلى ناميبيا للتسجيل والتصويت في الانتخابات . إن الأشخاص الذين يقيمون في جنوب افريقيا والمؤهلون للتسجيل لابد أن يسمح لهم بذلك إذا أرادوا . وقد بلغ عدد الذين قاموا بالتسجيل حتى الآن في مركز التسجيل على الحدود الجنوبية لناميبيا ما لا يزيد عن ٣٠٠ ولم يبلغ إلا شهر واحد للتسجيل . وهذه الأرقام لا تحتاج إلى تعليق .

ولم يكن من المتوقع على الإطلاق أن تكون هذه العملية عملية بسيطة ، نظراً لخلفيتها التاريخية . والدليل على التفاني المثير للإعجاب لكل من المدير العام والممثل الخاص هو أنه على الرغم من أحداث ١ نيسان/أبريل ١٩٨٩ فقد تم التوصل إلى موقف تمكن فيه الأمين العام من إبلاغ منظمة الوحدة الأفريقية بأنه متى تمكن بإمكانية عقد انتخابات حرة ونزيهة في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر بالرغم من بعض العقبات المتبقية التي يتبعين القضاء عليها .

ومن بين هذه العقبات تقارير عن أعمال التخويف التي تقوم بها عناصر معينة في قوة شرطة افريقيا الجنوبية الغربية (سوابول) ، كان أفرادها أعضاء سابقين في وحدة مكافحة الشغب المعروفة باسم كوفوت . ومنذ ١ نيسان/أبريل وردت حوالي ٤٣٦ شكوى من التخويف الذي تقوم به جميع الأطراف ومن بينها سوابول . ولم يكن بينها سوى ١١ شكوى موجهة ضد سوابول . وقد تم التحقيق في كل هذه الشكاوى وعندما يكون لها ما يبررها يقدم المذنبون إلى المحاكمة - سواء في حالة أعضاء سوابول أو سوابول .

لقد أحبط المدير العام علما رسميا بالشاغل التي عبرَ له عنها الأمين العام بشأن الكوفوت . وكما لاحظ المدير العام ، فقد اتخذ عدة خطوات لتخفيفها ، تتضمن تخفيف عدد المركبات المضادة لاللخام البرية المعروفة باسم كاسبرز من ٤٠٠ إلى ٦٠ ، هذا المركبات التي سلمت لفريق الأمم المتحدة أو التي تستخدم للمحافظة على الحيوانات البرية من القتل . وهناك اتفاق أيضاً بعدم وزعها ليلاً . ولا يتم وزعها في الواقع إلا في المناطق التي لا تزال تحف بها أخطار اللخام البرية . وقد اتخذت تدابير أخرى لإحكام النظام .

وفي الأسبوع الماضي أكد الممثل الخاص للمدير العام أن الأغلبية العظمى لعناصر جيش التحرير الشعبي لناميبيا (بلان) قد عادت إلى ناميبيا كمدنيين ، وأنه تم حل هيكل قيادة بلان بمعنى أن بعض قادته قد عادوا إلى ناميبيا كمدنيين أيضاً ، وأنه تم تخزين وتشحيم أسلحة هذا الجيش وأن أنفولا تحتفظ بها في أماكن مغلقة . وأكد الأمين العام من جديد هذه الضمانات لحكومة جنوب افريقيا في ١١ آب/أغسطس ١٩٨٩ . كما أكدت لنا أنفولا قبل عدم وجود عناصر مسلحة لجيش بلان في أنفولا جنوب خط عرض ١٦ .

وبشأن هذه التأكيدات ، ووفقاً لموقف المدير العام المعلن بأنه سينظر في تخفيف قوات سوابول في شمال الإقليم عندما يقل التهديد الشائع عن عناصر بлан الموجودة في شمال الحدود ، فقد قرر الان أن يوقف عن الخدمة ٢٠٠١ عضو ويحتجزهم في القاعدة ، وهم يمثلون من تبقى من الأعضاء السابقين في كوفوت الذين أعيد إدماجهم في سوابول إثر غارات سوابو في ١ نيسان/أبريل ١٩٨٩ . وسيظلون تحت رقابة فريق الأمم المتحدة .

ومع ذلك فقد أكد الحاكم العام أنه إذا تدهورت الحالة في أو فامبولاند أو في أي منطقة أخرى فسيضطر ، وفقاً لمسؤولياته بموجب اقتراح التسوية ، أن ينظر في اتخاذ آية خطوات تلزم لاستعادة القانون والنظام .

ولابد أن أشير إلى أن حكومة بلدي مقتبعة بأن فريق الأمم المتحدة لم يقم بكل مسؤولياته بشأن رصد عمليات التخويف ، بالرغم من النداءات المتكررة من جانب المدير العام .

تتطلب الفقرة ١٠ من خطة التسوية من الممثل الخاص أن "يتخذ الخطوات الازمة للحيلولة دون إمكانية التخويف أو التدخل في العملية الانتخابية من أي جهة كانت". وهذه المسؤولية مبينة أيضا في تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن المؤرخ في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٧٨ (S/12827) حيث ورد في الفقرة ٢٩ منه ما يلي :

"إن واجبات عنصر الشرطة المعنية في فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ستتضمن اتخاذ تدابير ضد أي عمل من أعمال التخويف أو التدخل في العملية الانتخابية من أي جهة كانت ، ومرافقه ... قوات الشرطة ، عند الضرورة ، أثناء الأضطلاع بواجباتها ، والمساعدة في أداء الوظائف التي يقوم بها المدير العام بما يؤكد للممثل الخاص كفالة حسن تصرف قوات الشرطة الحالية . " (S/12827 ، الفقرة ٢٩)

وفي الفقرة ٣١ (ج) من التقرير ذاته ، توصى مهام عنصر الجزء المدني لفريق الأمم المتحدة من غير الشرطة بأنها :

"ضمان عدم وجود أية أعمال تخويف أو قسر أو فرض قيود على حرية الكلام أو التنقل أو التجمع السياسي السلمي التي قد تعيق هدف إجراء انتخابات حرة منصفة ، وتحقيق الشكاوى المتعلقة بها . "

وحكومة جنوب افريقيا ترى من واجبها أن تؤكد مجددا طلبها بأن يُمتنَّع لهذه الأحكام بالكامل . إن الحالة في شمال الإقليم تقتضي مشاركة فريق الأمم المتحدة في وقف جميع أعمال التخويف من أية جهة كانت . وهذا يكتسي أهمية أكبر لأن الأعضاء السابقين في "كوفوت" أمروا بالتزام قواعدهم .

لقد اتخذ المدير العام خطوات لتخفيف التهديد الذي يُدعى بأن وجود وحدة مكافحة التمرد السابقة يفرضه . وهو يقوم بواجباته بجدية مماثلة بموجب الفقرة ٩ من خطة التسوية لحفظ القانون والنظام ، وبخاصة في ضوء الشواغل التي يعرب عنها أهالي ناميبيا بشأن عودة جنوب جيش التحرير الشعبي لناميبيا المدربين تحت إشراف المفوض العام لشؤون اللاجئين ، وعدم اليقين بشأن الذين لم يعودوا أو قد يكونون جنوب خط العرض ١٦ ، أو حتى تسللوا إلى شمال ناميبيا .

ورغم النداءات المتكررة خلال الشهور الماضية ، لم نتمكن من أن نحصل من الممثل الخاص على أية أرقام تتصل بعده أفراد جيش التحرير الشعبي لนามيبيا الذين عادوا إلى ناميبيا أو عدد الذين لا يزالون في أنغولا . ولن يكون لدينا ضمان كافٌ بغزو سوابو الذي جرى في ١ نيسان/أبريل لن يتكرر إلا عندما نحصل على أرقام موثقة في ذلك الشأن .

إن على هذا المجلس ، والأمين العام ، وفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال واجباً ، ليس فقط لضمان امتثال "سوابو" للالتزامات الملقة عليها بموجب القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ثما وروحاً فحسب ، وإنما أيضاً لإقناع أهالي ناميبيا بأنها ملتزمة بها وقدرة على تنفيذ هذا الالتزام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ليس هناك متكلمون آخرون في هذه الجلسة . وستعقد الجلسة القادمة لمجلس الأمن لمواصلة النظر في البند المدرج على جدول أعماله غداً ، ١٧ آب/أغسطس ، الساعة ١٠/٣٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥